

في ندوة «نبيها علنية» التي أقيمت بديوان فيصل البيحي مساء أمس الأول

# السعدون: سأكون أول من يوقع على كتاب «عدم التعاون» مع رئيس الحكومة المسلم: الجلسة السرية «بدعة خطيرة» وستنسحب على جميع المشاريع



خالد الفضالة (هاني الشري)



عبد الرحمن العنجري



د. فيصل المسلم



أحمد السعدون

## العنجري: الدولة تتعرض لتآكل داخلي وعلينا أن نكون طرفاً في الصراعات

الحق، لافتاً إلى أن السلطة لم تحسب حساباً للقاعدة العريضة من الشباب الذين يصعدون بالكلمة الصادقة.

**مواجهة الأمة**

من جهته، وجّه النائب د. فيصل المسلم انتقاداته إلى النواب الذين سيقبلون بسرية جلسة استجواب سمو رئيس الوزراء، معتبراً أنهم لا يصلحون لأن يكونوا نواباً عن الأمة إذا كانوا يريدون إخفاء أصواتهم.

وقال: «رغم كل التسيريات التي نشرت، فأني أشك في أن يصعد الشيخ ناصر المحمد إلى المنصة سواء كانت الجلسة علنية أو تحولت إلى سرية». وجاء ذلك في كلمة ألقاها السعدون خلال ندوة أقامها المحامي فيصل البيحي في ديوانه بمنطقة اليرموك، تحت عنوان «نبيها علنية» وبحضور النائب فيصل المسلم، وعبد الرحمن العنجري، ومحمد عبدالقادر الجاسم، وخالد الفضالة.

**الأسرة ليست مؤسسة دستورية**

وتوعد السعدون بمتابعة كل قضايا الفساد، وقال: «إن الأسرة الحاكمة ليست مؤسسة من المؤسسات الدستورية، والإصلاح الأول يبدأ من مساءلة رئيس الوزراء عن أي خلل في هذا البلد».

وأضاف: «لا معنى لأن نتحدث عن جلسة سرية لقضية طرحت ونشرت جميع محاورها، ونحن نريد علنية لأن هذا هو منطق الدستور»، معتبراً أن ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة وتقرير ثامر فهد بوجود مهزلة وكارثة ومضيعة للمال العام، وقال: «هل يعقل أن ميزانية الدور 3 ملايين دينار؟ ولو تم حرق هذه الكمية في جميع الكويت منذ بداية كارثة مشرف وحتى اليوم، لما كنا وجدنا رائحة الصفر الصفي». مشيراً إلى بعض ما ورد في التقرير، ومن ذلك أن اللجنة كشفت عن 30 سيارة مصفحة قيمة اثنتين منها فقط 900 ألف دينار، والكارثة الكبرى أن هناك سيارات بقيمة 8 ملايين دينار لم تورد، متسائلاً: أين هذه السيارات إذن؟ وتوعد السعدون باستخدام جميع الأدوات الدستورية في حق من يمارس الضغط على الكتاب والمدونين، معتبراً أن الكويت اليوم في مخاض صراع بين الحق والباطل، وبين من يريد إسكات الأفواه ومن يريد إبراز صوت

## الحويلة: لا نؤيد «السرية» وعلى الحكومة المواجهة



د. محمد الحويلة

طالب مراقب مجلس الأمة النائب د. محمد الحويلة رئيس الوزراء وباقي الوزراء الذين قدمتهم بحقهم الاستجوابات بصعود المنصة ومواجهة الاستجوابات وتفنيداً وذلك تفعيلاً لمواد الدستور الذي أعطى للنائب حق الاستجواب.

وأكد الحويلة أن الحكم في النهاية وبعد سماع مرافعة الطرفين سيكون لأعضاء مجلس الأمة الذين سيكونون بمثابة القضاة وسيصدرون حكمهم بناء على قناعاتهم وفق ما تم طرحه سواء من النائب أو الوزير. وحول ما يقار بالساحة هذه الأيام حول توجه الحكومة لطلب عقد جلسة سرية

انتخابات، لكننا أمام حسبة وطن، والأغلبية لا يعلمون عن هذا الصراع البغيض الذي يحدث في الكويت. وترتكنا التحديات الحقيقية وهي التنمية بكافة أشكالها والتي تتمثل في الإصلاح الاقتصادي والتعليمي والصحي وفتح قنوات الاستثمار وخلق فرص العمل، بسبب هذه الاعتبارات والتركيبة في النظام السياسي داخل الكويت.

ولفت العنجري إلى أنه لا يوجد في النظام الديموقراطي شيء اسمه جلسات سرية إلا في بعض الحالات التي تمس الأمن الوطني، معتبراً أن استجواب الرئيس لا يمس الأمن الوطني، فالمحور الأول من الاستجواب مصاريفه التي تحقق فيها ديوان المحاسبة، ولجنة ثامر، ونشرت نتائجها في الصحافة والإنترنت، ومن حق الشعب الكويتي أن يراقب أداء نوابه في هذا المحور، وأن يعرف عن الشيكات التي صرفت لبعض النواب السابقين أو الحاليين من خلال علنية الجلسة لكي يعرف الناس نوابهم ولماذا دفعت هذه الأموال وأين ذهبت؟

وأضاف العنجري أن د. وليد الطبطبائي ذكر في لقاء تلفزيوني أنه تسلم 50 ألف دينار، لكنه تبرع بها لمبرة خيرية، معتبراً أن هذا خطأ يصدر من عضو مجلس الأمة مراقب للسلطة التنفيذية لأن ما قام به هو تيرير للأخرين.

مثل الأردن، فرئيس الوزراء يأتي من خارج البلاط الملكي، وقال: «ما المانع أن يتسلم الرئاسة كويتي شريف نظيف اليد وصاحب كفاءة؟ ليست العبرة بالنتائج؟ معتبراً أن تماسك الأسرة الحاكمة من تماسك المجتمع، وصراعاتها ستعكس على المجتمع وعلى البرلمان، وقال: «إن أسوأ وأخطر شيء في الكويت أن يتخندق البعض لهذا الشيخ أو ذاك، فالأفراد زائلون ويبقى الولاء للوطن والدستور والكويت».

وأضاف العنجري أن الدولة تتعرض إلى تآكل داخلي، وأن الصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة وصل إلى العظم، وقال: «يجب ألا تكون طرفاً مع أي واحد منهم، فهذه لعبة خطيرة ستأكل الأخضر واليابس، فتحن لسنا أمام إعادة

المعول أبداً وصول مصروفات مكتب رئيس الوزراء إلى عشرات الملايين من الدنانير خلال ستة أشهر، فهذا مال عام يصرف من قبل الرجل التنفيذي الأول، وهو من يضع السياسات وهو من يبنغي أن يؤتمن على مصالح الدولة وحماية أموالها.

وقال: «لا بد أن يمكن الشعب من محاسبة السلطة التنفيذية، لأنه شعب حي يابى ألا يكون شريكاً في الحكم، ولابد أن يجاسب رئيس الوزراء من قبل شعبه، وهذا يسجل مفخرة للكويت، شريطة أن تتفهم الأسرة الحاكمة النظام البرلماني في الكويت والذي يعتبر أن المسؤولية تستوجب المحاسبة».

وأضاف: «يجب ألا تمضي هذه القضية دون محاسبة مادامت تعلقت بالمال العام وبالرجل التنفيذي الأول في الدولة وبمكتبه ودفتر شيكاته، وبالعلاقات مع السلطات، وسنكمل مشوارنا ولن نخون الأمانة وسنحتمل موقفنا أمام الله وأمام الشعب الكويتي».

وأعلن المسلم أن هناك 27 عضواً انضموا إلى طلب علنية الجلسة، وذلك بعد أن انضم النائب مرزوق الغانم، والنائب شبيب الموزيري، معتبراً أن جميع هؤلاء الأعضاء يحترمون الأمة التي أوصلتهم للمجلس، وقال: «العلنية هي الأصل الأصلي لحل هذا الاستشكال، واللبس في السرية يستمر إلى أبد الأبد بين من يسبب ومن يخمن ومن يلبس، وأملنا ما زال قائماً في أن تتضح الأمور،

وأن هذا الشعب يجب أن يكون شريكاً في السلطة وأن يمارس دوره المطلوب».

وقال د. المسلم: «الكويت تعيش اليوم في فصل تاريخي هام جداً، والجميع مجمع على تراجع الأداء والسياسات، وقد آن للبلد أن ينتقل من هذا الوضع، وقد وصلنا إلى أداة المحاسبة بعد التدرج في استنفاد جميع الأدوات الاجتماعية والفكرية والدستورية، ونحن لها وسنقوم بها».

وتذكر العنجري أن دستور الكويت فيه مادتان هما العمود

والفكري له وهي المادة الرابعة 4 التي تقول أن الكويت إمارة وراثية في ذرية مبارك الصباح، والمادة السادسة التي تنص على أن الكويت دولة ديموقراطية والأمة مصدر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لكن الشعب الكويتي لا ينتخب السلطة التنفيذية، وإنما أعطى الدستور الحق في تعيين رئيس الوزراء، وقال: لهذا السبب دخلنا في مشكلة كبيرة في النظام الديموقراطي.

ويبين العنجري أن الملكية الدستورية موضوع بحاجة إلى أن يتم بحقه إعلامياً وفي جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني، فهي تطور طبيعي لسلك الأنظمة الملكية، وهناك نماذج في الدول العربية مثل الأردن، فرئيس الوزراء يأتي من خارج البلاط الملكي، وقال: «ما المانع أن يتسلم الرئاسة كويتي شريف نظيف اليد وصاحب كفاءة؟ ليست العبرة بالنتائج؟ معتبراً أن تماسك الأسرة الحاكمة من تماسك المجتمع، وصراعاتها ستعكس على المجتمع وعلى البرلمان، وقال: «إن أسوأ وأخطر شيء في الكويت أن يتخندق البعض لهذا الشيخ أو ذاك، فالأفراد زائلون ويبقى الولاء للوطن والدستور والكويت».

وأضاف العنجري أن الدولة تتعرض إلى تآكل داخلي، وأن الصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة وصل إلى العظم، وقال: «يجب ألا تكون طرفاً مع أي واحد منهم، فهذه لعبة خطيرة ستأكل الأخضر واليابس، فتحن لسنا أمام إعادة

وأوضح الخرينج أن الاستجوابات حقوق دستورية لنواب وعلى الحكومة تقبل هذه الممارسة التي كفلها الدستور وعليها أن تتعامل معها بكل شفافية وأن تعمل ضمن النطاق العام للدستور وأن تكون على قدر من المسؤولية في مواجهة الملاحظات والتجاوزات التي تعج في مؤسسات الدولة وإذا قبلنا بالمعادلة الديموقراطية ضد الآخرين فلا بد من التحلي بالأدب والاحترام في مناقشة القضايا التي ترتبط بالشان العام ومصحة الكويت.

وأشار إلى أن مؤسسات الدولة تفرق في بحر التجاوزات والفوضى وهذا ما يلاحظه الجميع ويشعر به المواطن البسيط وعلى الحكومة أن تواجه هذا التحدي وأن تثبت أنها على قدر من المسؤولية في خدمة الناس والإصلاح الحقيقي.

واختتم الخرينج قوله: إن الكويت تحتاج إلى تضافر الجهود وحكومة قوية من أجل حياة كريمة للمواطنين الذين ينتظرون من السلطتين التعاون الثمر الذي ينعكس على خدمة الشعب الكويتي.

المعول أبداً وصول مصروفات مكتب رئيس الوزراء إلى عشرات الملايين من الدنانير خلال ستة أشهر، فهذا مال عام يصرف من قبل الرجل التنفيذي الأول، وهو من يضع السياسات وهو من يبنغي أن يؤتمن على مصالح الدولة وحماية أموالها.

وقال: «لا بد أن يمكن الشعب من محاسبة السلطة التنفيذية، لأنه شعب حي يابى ألا يكون شريكاً في الحكم، ولابد أن يجاسب رئيس الوزراء من قبل شعبه، وهذا يسجل مفخرة للكويت، شريطة أن تتفهم الأسرة الحاكمة النظام البرلماني في الكويت والذي يعتبر أن المسؤولية تستوجب المحاسبة».

وأضاف: «يجب ألا تمضي هذه القضية دون محاسبة مادامت تعلقت بالمال العام وبالرجل التنفيذي الأول في الدولة وبمكتبه ودفتر شيكاته، وبالعلاقات مع السلطات، وسنكمل مشوارنا ولن نخون الأمانة وسنحتمل موقفنا أمام الله وأمام الشعب الكويتي».

وأعلن المسلم أن هناك 27 عضواً انضموا إلى طلب علنية الجلسة، وذلك بعد أن انضم النائب مرزوق الغانم، والنائب شبيب الموزيري، معتبراً أن جميع هؤلاء الأعضاء يحترمون الأمة التي أوصلتهم للمجلس، وقال: «العلنية هي الأصل الأصلي لحل هذا الاستشكال، واللبس في السرية يستمر إلى أبد الأبد بين من يسبب ومن يخمن ومن يلبس، وأملنا ما زال قائماً في أن تتضح الأمور،

## تطور طبيعي للأنظمة

بصدوره اعتبر النائب



المحامي فيصل الجبي

## الخرينج: سرية الجلسة من عدمها حق للمجلس وعلى النواب احترام من يخالفهم الرأي بعيداً عن التجريح

أكد النائب مبارك الخرينج أن سرية الاستجواب لا خلاف عليه في الدستور بل هو حق للنائب سواء بالرفض أو القبول وهي سلطة تعود لمجلس الأمة لا أحد ينازع على هذا الحق الدستوري والحكومة لها الحق في الطلب وتعطي المبررات ومن ثم يقرر النواب. وقال: لا يمكن أن يكون مع أو ضد الجلسة السرية إلا بعد سماع وجهة نظر الحكومة ومبرراتها وسبب طلبها السرية إذا فعلاً أردت أن تكون المناقشة بعيداً عن الإعلام وتحيطها السرية وعلى السلطتين الارتضاء بالديموقراطية سواء كانت معنا أو ضدنا ولا يحجر رأي وقناعة من يخالفهم الرأي والنهج السياسي مشيراً إلى أن هناك نواباً سابقين وحاليين ومن ينتهج فكرهم وأطروحاتهم كانوا ضد الجلسة السرية وهناك نواب سابقون وحاليون لم يبدوا وجهة نظرهم وتحفظوا على رأيهم ولم يعترضوا لضغوطات أو اتهامات أو رأي يستهين بفكرهم وقناعاتهم وليس كما يحصل الآن من تصريحات للأسف من بعض الزملاء النواب أو من يدعون أنهم نشطاء سياسيون.



جانب من الحضور